الانفاق الاستثماري الحكومي للقطاع الزراعي ودوره في تحقيق التنمية الزراعية في العراق للمدة 1990-2020

Government investment spending for the agricultural sector and its role in achieving agricultural development in Iraq for the period 1990-2020

Akad Saadoun Bashar[1] | **Raja Tuma Armish[2]**

Received 5/11/2023
Accepted 28/11/2023
Published 31/3/2024

Abstract

The agricultural sector is one of the important economic sectors in Iraq, and it is the first productive sector after oil. It is distinguished by its multiple and influential roles in the national economy. It contributes to providing food to the population and developing the lives of workers in the countryside by providing job opportunities, stabilizing rural communities, and reducing social problems, in addition to its effective role in achieving development. Economic, investment expenditures allocated to the agricultural sector in annual budgets are the main source for developing this sector and financing development programs, due to the lack of sources of agricultural investment for the private sector. In light of this, the research aimed to demonstrate the impact of these expenditures in achieving agricultural development in Iraq for the above period, in addition to the variables. The other economic factors affecting it, namely the interest rate, the exchange rate, and private agricultural investment. The regression equation was used to estimate the relationship between the variables and the (Eviews12) program for analyzing the data. The results showed a positive and significant effect of government investment spending and the exchange rate on agricultural development, and a negative and significant effect of the interest rate and non-the morale of private sector agricultural investments in influencing agricultural development.

Keywords: Public Budget, Agricultural Domestic Product, Interest Rate, Exchange Rate.

المستخلص

يعد القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية الهامة في العراق وهو القطاع الانتاجي الاول بعد النفط ويمتاز بأدواره المتعددة والمؤثرة في الاقتصاد الوطني فهو يسهم في توفير الغذاء للسكان وتطوير حياة العاملين في الريف بتوفير فرص العمل واستقرار المجتمات الريفية وتقليص المشاكل الاجتماعية ، بالاضافة الى دوره الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية ، وتعد النفقات الاستثمارية المخصصة للقطاع الزراعي في الموازنات السنوية هي المصدر الرئيس لتطوير هذا القطاع وتمويل البرامج التنموية ، وذلك لقلة مصادر الاستثمار الزراعي للقطاع الخاص ، وفي ضوء ذلك استهدف البحث بيان أثر تلك النفقات في تحقيق التنمية الزراعية في العراق للفترة اعلاه ، بالاضافة الى المتغيرات الاقتصادية الاخرى المؤثرة فيها والمتمثلة بسعر الفائدة وسعر الصرف والاستثمار الزراعي الخاص ، وتم استخدام معادلة الانحدار في تقدير العلاقة بين المتغيرات وبرنامج (Eviews12) لتحليل البيانات وقد اظهرت النتائج وجود تأثير معنوي موجب للانفاق الاستثماري الحكومي وسعر الصرف في التنمية الزراعية وتأثير سالب ومعنوي لسعر الفائدة وعدم معنوية الاستثمارات الزراعية للقطاع الخاص في التأثير على التنمية الزراعية

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة، الناتج المحلي الزراعي، سعر الفائدة، سعر الصرف.

1- Postgraduate Student, Dept. Agric. Economics. Coll.of Agriculture. University of Baghdad, Akad.Saadoun1108a@coagri.uobaghdad.edu.iq
2- Assistant Professor Dept. Agric. Economics. Coll.of Agriculture. University of Baghdad, raja.t@coagri.uobaghdad.edu.iq

المقدمة:

يعد الانفاق الاستثماري الحكومي أحد مكونات الموازنة العامة للدولة ، إذ يمكن من خلالها إقامة المشاريع الحيوية التي تهدف إلى زيادة حجم الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني والنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع وتنمية القطاعات الهيكلية للبلاد بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية ، لذلك فأن المبالغ المخصصة للاستثمار في القطاع الزراعي لها دور مهم في تحقيق مؤشرات ايجابية في عملية التنمية الزراعية ، كونها تسهم في تطوير هذا القطاع واقامة المشاريع ذات الطاقة الانتاجية العالية التي تؤدي الى زيادة الانتاج الزراعي وتطوير الانتاجية ، فضلا عن اقامة مشاريع البنى التحتية اللازمة لتطوير القطاع الزراعي وتنمية المجتمعات الريفية ، ويلاحظ ان أغلب الاستثمارات الزراعية تقع على عاتق الدولة كونها سلع عامة لا تستهدف الربح ، أما الاستثمارات الخاصة فأنها تتركز في المشاريع الصغيرة التي تحتاج راس مال قليل وتعطي عوائد مربحة على المدى القصير وتتأثر قرارات الاستثمار بعدة عوامل منها تهيئة الارضية المناسبة للاستثمار بتوفير قدر من الاستقرار لتسهيل مساهمة رؤوس الاموال المحلية والاجنبية وبالاخص في الاستثمار الخاص ، وتلافي تقلبات اسعار الصرف قدر الامكان وما يتبعها من تعطيل في تنفيذ البرامج التنموية ، وكذلك السياسات الاقتصادية المالية والنقدية التي تؤدي الى الانكماش او التضخم وبالاخص في جانب الاستثمارات الحكومية مما يؤدي الى تأجيل تنفيذها. ولدراسة كل هذه العوامل فقد تناول البحث اربعة محاور، تضمن المحور الاول منهجية البحث، أما المحور الثاني فتضمن الجانب النظري، في حين تضمن المحور الثالث واقع الانفاق الاستثماري الحكومي للقطاع الزراعي وواقع التنمية الزراعية في العراق، وقد تضمن المحور الرابع الجانب العملي.

المبحث الاول: منهجية البحث

1-1 أهمية البحث: تأتي أهمية البحث إنطلاقاً من الدور المهم للقطاع الزراعي في تحقيق الاكتفاء الذاتي بتوفير الغذاء بما يمكن انتاجه لتحقيق جزء من متطلبات الأمن الغذائي والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد، كما وتسهم التنمية الزراعية في إنجاح سياسة التنويع الاقتصادي للبلاد وتقليل الاعتماد على الصادرات النفطية كمصدر رئيسي في تمويل موارد الموازنة العامة الاتحادية.

2-1 مشكلة البحث : يعاني القطاع الزراعي في العراق من ضآلة حجم الانفاق الاستثماري الحكومي المخصص له في الموازنات السنوية الامر الذي يؤدي الى عدم امكانية تطوير البنى التحتية لهذا القطاع وتنفيذ المشاريع الحيوية والكبيرة التي تحتاج الى رؤوس اموال ضخمة لتسهم في تنامي بوادر انتقال الزراعة العراقية من صورتها التقليدية الى طرائق حديثة وآفاق انتاجية متطورة يمكنها من زيادة معدلات نمو الانتاج الزراعي وتحقيق مؤشرات ايجابية في عملية التنمية الزراعية ، فضلا عن قلة حجم الاستثمارات الزراعية للقطاع الخاص ، لذلك فأن مشكلة البحث تكمن في التساؤلات الاتية :

1- هل ان زيادة حجم الانفاق الاستثماري الحكومي للقطاع الزراعي يمكن أن يسهم في رفع معدلات التنمية الزراعية في العراق؟

2- هل ان النهوض بعملية التنمية الزراعية في العراق يجب ان يكون مرتبطاً بزيادة الانفاق الاستثماري الحكومي الزراعي بالدرجة الأساس؟

3- هل ان تطوير جوانب الاستثمار الزراعي الخاص يمكن ان يسهم في نمو الناتج الزراعي في احداث نتائج ملموسة في عملية التنمية الزراعية؟

3-1 فرضية البحث: يفترض البحث بأن للانفاق الاستثماري الحكومي تأثير ايجابي في زيادة حجم الناتج الزراعي وتحقيق التنمية الزراعية في العراق، كما ويمكن للأنفاق الاستثماري الخاص للقطاع الزراعي ان يؤثر ايجابا في نمو الناتج الزراعي، وان لسعر الفائدة تأثير سالب في حجم الناتج المحلي الزراعي، وتتفاوت درجة تأثير كل منهم.

4-1 أهداف البحث: يهدف البحث الى ما يلي: -

1- بيان مساهمة الناتج المحلي الزراعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

2- دراسة حجم النفقات الاستثمارية الكلية والنفقات الاستثمارية للقطاع الزراعي في الموازنة العامة الاتحادية.

3- دراسة تطور المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في الناتج المحلي الزراعي والمتمثلة بالإنفاق الحكومي الاستثماري، الاستثمارات الزراعية للقطاع الخاص، وسعر الصرف، ومعدل سعر الفائدة

4 – بناء أنموذج قياسي لتحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.

1-5 منهج البحث :يستخدم البحث المنهج الاستقرائي والاسلوب الوصفي في الجانب النظري، وذلك بالاعتماد على المؤلفات والكتب والبحوث المنشورة في هذا المجال، أما في الجانب العملي فقد يتم اعتماد المنهج التحليلي والكمي باستخدام اساليب احصائية وقياسية في تحليل البيانات الخاصة بموضوع الدراسة للحصول على النتائج وتفسيرها بأساليب علمية ومنطقية، وتقديم المقترحات والتوصيات اللازمة لمعالجة مشكلة البحث.

1-6 حدود الدراسة

1- الحدود الزمانية، بيانات السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات المستخدمة في اجراء البحث للمدة 1990-2020.

2- الحدود المكانية، وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء.، البنك المركزي العراقي – دائرة الدراسات والتخطيط، وزارة الزراعة – قسم الاحصاء الزراعي.

1-7 مخطط بيانات البحث: – يمكن تحديد مخطط البحث بالاعتماد على المتغيرات المستخدمة في أنموذج البحث والعلاقة بينهما، وبيان تأثير المتغيرات المستقلة والتي تشمل (الانفاق الاستثماري الحكومي الزراعي، سعر الفائدة الزراعي، سعر الصرف، والانفاق الاستثماري الزراعي الخاص) في المتغير التابع (الناتج المحلي الزراعي) والذي يعبر عن التنمية الزراعية في العراق .

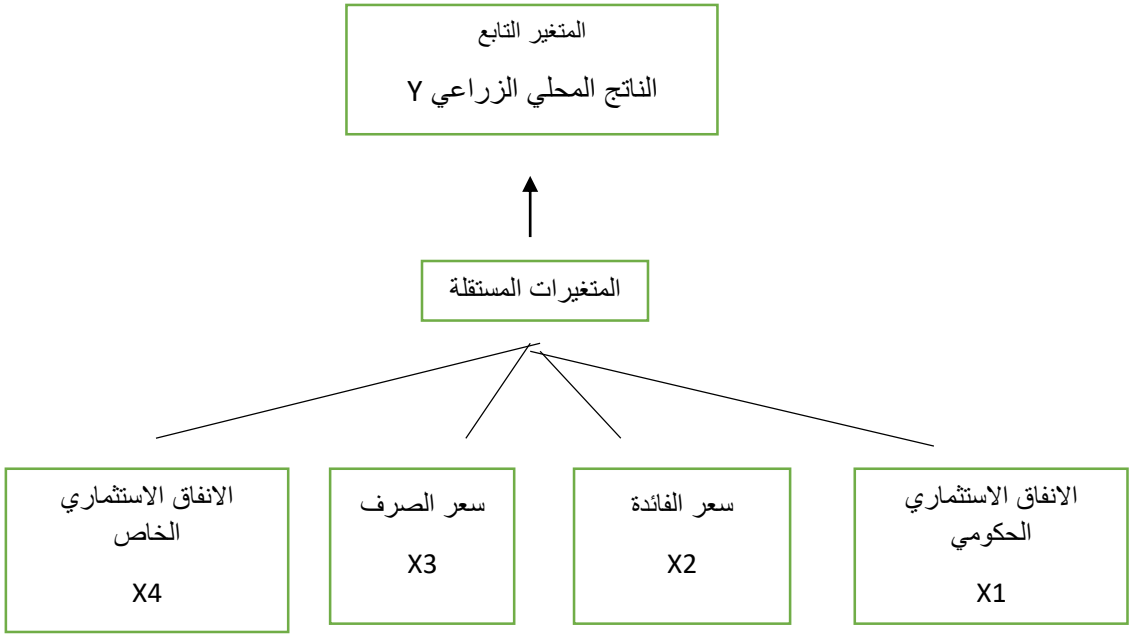

شكل 1. مخطط متغيرات البحث من اعداد الباحثان.

المبحث الثاني: الإطار النظري

2-1 مفهوم الموازنة العامة للدولة : تطور مفهوم الموازنة تبعا للتطور الذي شهدته الدول والدور الاقتصادي الذي تؤديه وبذلك اصبحت الموازنة تمثل انعكاساً للبرنامج الحكومي الذي تقره الدولة خلال السنة القادمة ، وقد يطابق هذا التطورلأفكار النظرية الاقتصادية الكنزية القائمة على التدخل الحكومي في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ، كما ويخالف الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الذي يدعو الى عدم تدخل الحكومة في هذه الانشطة ويحصر دورها في تقدير النفقات والايرادات للسنة القادمة (العواد ،

2012 : 30) ، فالموازنة العامة هي عملية سنوية تتركزعلى التخطيط والتنسيق ورقابة استعمال الاموال لتحقيق الاغراض المطلوبة بكفاءة فهي اساسا لعملية اتخاذ قرار بحيث يمكن ان يقوم الموظفون الرسميون على مختلف المستويات الادارية بالتخطيط والتنفيذ لعمليات البرامج بطريقة مخططة للحصول على أفضل النتائج عن طريق التوزيع والاستخدام الاكثر فعالية للموارد المتاحة (الصائغ،36:1976) وبذلك فأنها تعبر عن أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، إذ يمكن للدولة في التأثير على تلك الانشطة لتحقيق أهدافها من خلال التوجية المركزي التي تستخدمها السلطة التشريعية للاقتصاد القومي لكون الموازنة تستوعب جانبا مهما من الدخل القومي من خلال الموارد التي تقوم بتحصيلها والانفاق العام الذي بدورة يعتبر قوة دفع للاقتصاد وبذلك تكون الركيزة الاساسية للاستثمار العام والاستهلاك العام وتوزيع الدخل القومي من خلال توجية الموارد ومحددات الانفاق (سلوم والمهايني،92:2007). وتقسم النفقات العامة للموازنة الى كل من، النفقات التشغيلية والنفقات الاستثمارية ويمثل الانفاق الاستثماري الحكومي الزراعي جزءاً من تلك النفقات التي تخصص لتنمية القطاع الزراعي.

2-2 الانفاق الاستثماري الزراعي : هو توظيف رؤوس الاموال في مشاريع زراعية نباتية كانت ام حيوانية لغرض الحصول غلى عائد مرض لفرد او لشركة ، او السعي لتوفير ما يحتاجة البلد من مواد غذائية اساسية وضرورية تسهم في تحقيق الامن الغذائي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق استغلال ما متوفر من عوامل الانتاج في الزراعة (النجفي وعبد الحميد، 2008، 13)، وان زيادة الاستثمار يعني اضافة مشروعات انتاجية تسهم في زيادة الانتاج وزيادة الصادرات وزيادة قوة العملة الوطنية وزيادة الدخل القومي والفردي والذي ينعكس على زيادة المدخرات وتؤدي الى خلق استثمارات جديدة وبذلك يعد الاستثمار متغيرا متدفقا له دور فعال في معالجة مشكلات الاقتصاد الوطني (محمد ، وسيد ،2017: 1) ، وتؤدي الاستثمارات الى تكوين رأس المال الثابت الذي يعد مؤشرا مهما في التنمية الاقتصادية ، لكونه يحدد مستوى نمو الدخل القومي، كما يتميز بالقابلية العالية على التوسع عبر بدء واستمرار عمليات الاستثمار والادخار. (Edgmand, 1979: 137) . ويمكن تصنيف الاستثمارات الزراعية الى نوعين هما، الانفاق الاستثماري الحكومي الزراعي، والاستثمار الزراعي الخاص.

2-2-1 الانفاق الاستثماري الحكومي الزراعي : يمثل الانفاق الحكومي على المشاريع الانتاجية ومشاريع البنى التحتية في القطاع الزراعي ويحتاج هذا النوع من الاستثمار الى تخصيصات مالية كبيرة لتطوير القطاع الزراعي كمشاريع استصلاح الاراضي الزراعية وتأهيل قنوات الري وشق قنوات البزل وانشاء السدود اللازمة لتخزين المياه ، فضلا عن توفير الخدمات الاجتماعية في الريف كبناء المدارس والمستشفيات وتعبيد الطرق وايصال الطاقة الكهربائية والاتصالات الى المناطق النائية والاهتمام بتطوير القدرات البشرية بهدف تحقيق جانب من الرفاهية الاجتماعية والمحافظة على استقرار السكان في المجتمعات الريفية ، فضلا عن تنفيذ المشاريع الانتاجية التي تعتمد التكنولوجيا الحديثة في الانتاج كمشاريع الزراعية العضوية وتحسين اصناف النباتات وسلالات الانتاج الحيواني وتطوير طرائق مكافحة الآفات الزراعية ، ان هذه المشاريع ذات النفع العام الغرض منها تحقيق التنمية الزراعية ولاتهدف ارباحاً وتحتاج الى رؤوس اموال كبيرة لذلك فان مهمة تنفيذها تقع على عاتق الدولة ، حيث لايمكن للقطاع الخاص من القيام بها ، كما تعتمد تلك الاستثمارات على القدرة المالية للدولة ، لذلك فأن اغلب الدول النامية وبالأخص الاقل نموا تلجأ الى المنظمات الدولية والاقتراض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تنفيذ تلك المشاريع مما تزداد من التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة . وهنا تظهر أهمية الانفاق الاستثماري الحكومي الزراعي في زيادة الطاقات الانتاجية للقطاع الزراعي ، كونه أحد اهم الدعائم الأساسية التي تسهم في بناء البنى التحتية لهذا القطاع بشقيه النباتي والحيواني وتطويرالمشاريع الزراعية التي تؤدي الى زيادة الانتاج الزراعي كما ونوعا ولتحقيق الامن الغذائي للبلد وتقليل التبعية الاقتصادية وتوفير العملة الصعبة التي تسهم في تحقيق الرفاهية للأفراد المجتمع وانخفاض نسبة البطالة ورفع معدلات النمو والتشغيل والدخل وتطوير حياه العاملين في الريف وتنمية المجتمعات الريفية وبالتالي تحقيق التنمية الزراعية ، كما وتظهر أهمية الموازنة العامة في تحديد النفقات الاستثمارية وتمثل في ارتباطات طويلة الأجل بمبالغ هامة وكبيرة من الموارد التي تتم في إطار سياسة استراتيجية طويلة الأجل (الراوي ،2000: 43) .

2-2-2 الاستثمار الزراعي الخاص ، وهي استثمارات محدودة وقصيرة الاجل تنفذ من قبل الاشخاص او الشركات الزراعية ويكون هدفها الربح بالدرجة الأساس وتتركز هذه الاستثمارات في المشاريع الصغيرة والتي تعطي عوائد وارباح في الأجل القصير ، وعلى الرغم من ان الاستثمار الزراعي الخاص يسهم في توسيع الطاقة الاستيعابية الا انه يسهم في جعلها ضيقة وغير قادرة على امتصاص استثمارات اكبر في الاجل الطويل وان الاستثمار يكون في الناتج النهائي فقط وتترك مهمة الاستثمار في البنى التحتية للحكومة ، وعليه فإن القطاع الخاص يتأثر بحسابات فجوة الطاقة الاستيعابية للاستثمار في حين تتجاوز الحكومة المردودات الخاصة لصالح توفير الأرضية والبنى التحتية المناسبة لاستثمارات القطاع الخاص (العنبكي ، 2018 : 10) ، وقد يلاحظ ضعف الاستثمار الزراعي الخاص في الدول النامية نتيجة لقلة الدخول والادخارات فضلا عن عدم توفر الظروف الملائمة للاستثمار على العكس من الدول المتقدمة يكون فيها الاستثمار الخاص بصورة عامة قائدا للنمو الاقتصادي ، لذلك فان تفعيل الاستثمار الخاص يعد من الامور المهمة لتنمية القطاع الزراعي وزيادة مساهمته في تكوين الخزين الرأسمالي والناتج المحلي الاجمالي بهدف تصحيح الاختلالات الهيكلية في النظام الاقتصادي (احمد وحمزة ، 2017 : 264) ، كما وان هنالك حاجة ماسة الى استثمارات القطاع الخاص للمساعدة في اصلاح النظام الغذائي المعطل وتحقيق الاستدامة البيئية والحد من الفقر والتركيز على الاسواق المحلية واحترام حقوق صغار المنتجين والعمال والمجتمعات الريفية (Sahan, 2012: 62) .

2-3 التنمية الزراعية

2-3-1 مفهوم التنمية الزراعية : تعد التنمية الزراعية إحدى مكونات التنمية الاقتصادية الشاملة التي تعمل على تطوير القطاع الزراعي عن طريق تهيئة الظروف الملائمة للوفاء بالمتطلبات الزراعية وتوفير الامكانيات الزراعية اللازمة مثل تراكم المعرفة والتكنولوجيا فضلا عن توزيع المدخلات والمخرجات الزراعية بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد (Delaiglesia,2006,10) وانها تعني التقدم في مجال الزراعة والعمل على زيادة الانتاج كماً ونوعاً وتوفير الغذاء للسكان ، بالاضافة الى تنفيذ برامج السياسات الزراعية ، إذ ان الزراعة أحد أدوات التنمية الحيوية التي تساهم في تحسين الاحوال الاقتصادية وتراكم المعرفة والتقدم التكنولوجي بهدف تطوير المناطق الريفية وتحسين القيمة الغذائية والحد من الفقر وزيادة الدخل المزرعي وتوفير المواد الخام للصناعات التحويلية وتنمية الصادرات الزراعية بهدف توفير العملة الاجنبية للبلاد .

2-3-2 أهداف التنمية الزراعية، تهدف التنمية الزراعية الى ما يلي (العارف ، 2010 : 98).

أ -الأهداف الاقتصادية، تتمثل بزيادة الانتاج الزراعي ورفع مساهمتة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، وخفض تكاليف الانتاج وتوفير فرص العمل، وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات في السوق المحلي والاسواق التصديرية بالاضافة الى توفير البيئة الاستثمارية المناسبة لعمل القطاع الخاص للقيام بدور أكثر في التنمية الزراعية والاستثمار في القطاع الزراعي.

ب -الأهداف الاجتماعية، وتشمل الحد من الهجرة من الريف الى المدينة، وزيادة مساهمة المرأة في التنمية الزراعية، واعادة توزيع عوائد التنمية لصالح سكان الريف من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية.

ج -الأهداف البيئية، وتشمل المحافظة على الموارد الأرضية والغطاء النباتي واستغلالها ضمن حدود قدرتها على التجدد من اجل استدامة قدرتها الانتاجية، تحسين قدرات قطاع الزراعة في تدارك التداعيات البيئية المحتملة واستيعاب نواتجها.

د -العلاقات الدولية، وتشمل التعاون المشترك مع الدول الاخرى من خلال اقامة مشاريع زراعية مشتركة والتعاون في مجالي التصنيع والتسويق والاستثمار في القطاع الزراعي.

المبحث الثالث: واقع الاستثمار الزراعي والتنمية الزراعية في العراق

3-1 الانفاق الاستثماري الحكومي الزراعي في العراق : ان مصدر الانفاق الاستثماري الحكومي الزراعي هو التخصيصات المالية التي تقرها الموازنات السنوية الاتحادية وهذا يعتمد على الايرادات العامة للدولة وأوجه صرف النفقات التشغيلية والتي تشكل نسبة 70% منها ، لذلك فان هنالك صعوبة امام الجهات المسؤولة عن وضع الخطط الاستثمارية من الاهتمام بتنفيذ المشاريع الحيوية والكبيرة وانما يتم التركيز على المشاريع الصغيرة وعمليات التأهيل المحدودة لان المشاريع الكبيرة تحتاج الى تخصيص رؤوس اموال

كبيرة والاعتماد على مصادر تمويل اخرى وتسويق الدين العام لصالح المشاريع الاستثمارية ، فضلا عن تبني سياسات مالية توسعية وسياسات نقدية غير متشددة (العنبكي ، 2018 : 10) . ونظرا لشحة مصادر التمويل الاخرى وضعف الاستثمارات الزراعية للقطاع الخاص فأن اغلب الاستثمارات في القطاع الزراعي تعود الى القطاع العام.

3-1-1 النفقات الاستثمارية الكلية والنفقات الاستثمارية الحكومية الزراعية في العراق

لغرض التعرف على واقع الانفاق الاستثماري الحكومي لابد من التطرق الى النفقات الاستثمارية في العراق اثناء مدة الدراسة 1990-2020 ، إذ يلاحظ من الجدول (2) ان الاعوام (1992-1994) شهدت مساهمة مرتفعة للاستثمارات الزراعية نسبة الى الانفاق الاستثماري العام إذ شكلت (35,56 %) من الاستثمارات الكلية وهذا يمثل اقصى اهمية نسبية في السلسلة باكملها ، واخذت في التراجع بعدها لتصل الى 0.96 % في عام 2019 ، وقد بلغت الاهمية النسبية للاستثمارات الزراعية للسلسلة بأكملها حوالي (10 %) من الاستثمارات الكلية وهذا يعكس مدى الاهمال الذي تعرض له القطاع الزراعي.

جدول .1 الاستثمارات الكلية والاستثمارات الزراعية الحكومية والاهميته النسبية لها للمدة 1990-2020 (مليون دينار).

السنة	النفقات الاستثمارية الكلية	النفقات الاستثمارية الحكومية الزراعية	الاهمية النسبية	السنة	النفقات الاستثمارية الكلية	النفقات الاستثمارية الحكومية الزراعية	الاهمية النسبية
1990	6744	1004	14.88	2006	12177734	319477	2.62
1991	2559	215	8.40	2007	12723770	381889	3.00
1992	11811	4083	34.57	2008	30708376	1511113	4.92
1993	25539	8105	31.73	2009	15083112	1098255	7.28
1994	27983	9951	35.56	2010	25683415	1633233	6.32
1995	102059	22787	22.32	2011	38212790	2310672	6.04
1996	45873	11107	24.21	2012	52330408	2354542	4.50
1997	82230	16576	20.15	2013	69373186	2440256	3.51
1998	180185	25619	14.21	2014	51837742	1814321	3.50
1999	284558	45419	15.96	2015	40741804	1678322	4.11
2000	570299	61666	10.81	2016	25620062	1748033	6.82
2001	985619	107472	10.90	2017	27867232	1684036	6.04
2002	1379051	151437	10.98	2018	23537432	332113	1.41
2003	3105450	210986	6.79	2019	27649235	267567	0.97
2004	5752212	270535	4.70	2020	24068240	365280	1.15
2005	6131500	272863	4.45	معدل النمو	%24	%25	

المصدر : وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للاحصاء.

3-1-2 الانفاق الاستثماري الزراعي الخاص : يتأثر حجم الانفاق الاستثماري الزراعي الخاص في العراق بالعديد من العوامل منها ، كمية العائد على راس المال المنفق ، فإنخفاضة يعد غير مشجعا للاستثمار الخاص مما ينعكس سلبا على جهود التنمية الزراعية ، بالاضافة الى ان انخفاض هذا العائد يسهم في انخفاض دخول المزارعين وبالتالي عدم تمكنهم من الاستثمار في هذا القطاع الحيوي المهم ، ومن العوامل الاخرى ، البيئة الزراعية غير المشجعة على الاستثماروتعرض الزراعة الى عنصري المخاطرة واللايقين وتقلبات الاسعار ، فضلا عن العوامل الطبيعة ومشاكل التصحر والجفاف والاوضاع السياسية والاقتصادية التي مر بها البلد خلال مدة الدراسة مما جعل الاستثمار الخاص ضعيفا ، ويبين من الجدول .2 تذبذب الاستثمار الزراعي الخاص خلال مدة الدراسة وقد سجل عام 2011 اعلى قيمة للاستثمار الزراعي الخاص ، إذ بلغ حوالي (354) مليار دينار، ثم بدأت بالانخفاض لتصل الى (17.5) مليار دينار قي عام 2020.

جدول 2. الانفاق الاستثماري الحكومي الزراعي والخاص والاهمية النسبية لها للمدة 1990-2020 (مليون دينار).

السنة	الانفاق الاستثماري الزراعي الحكومي	الانفاق الاستثماري الزراعي الخاص	الاهمية النسبية	السنة	الانفاق الاستثماري الزراعي الحكومي	الانفاق الاستثماري الزراعي الخاص	الاهمية النسبية
1990	1004	110	10.9	2006	319477	19763	6.18
1991	215	9.4	4.39	2007	381889	39664	10.28
1992	4083	385	9.42	2008	1511113	191929	12.70
1993	8105	532	6.56	2009	1098255	167282	15.23
1994	9951	130	1,30	2010	1633233	249138	15.25

15.34	354495	2310672	2011	1.09	250	22787	1995
14.66	345276	2354542	2012	4.86	540	11107	1996
13.95	340446	2440256	2013	3.34	552	16507	1997
12.70	230479	1814321	2014	2.40	615	25619	1998
13.79	231600	1678322	2015	2.97	1349	45419	1999
15.34	268238	1748033	2016	3.47	2140	61666	2000
13.12	221056	1684036	2017	6.73	7238	107472	2001
8.95	29739	332113	2018	5.47	8296	151437	2002
6.50	17406	267567	2019	3.70	7809	210986	2003
4.80	17554	365280	2020	2.58	7003	270535	2004
	%8		معدل النمو	3.65	9951	272535	2005

المصدر : وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للاحصاء

3-3 التنمية الزراعية في العراق : ان تنمية القطاع الزراعي في العراق يتطلب التركيز على الموارد الانتاجية المتاحة والسياسات الزراعية الكفوءة اللازمة لإحداث تنمية فعالة من شأنها الارتقاء بواقع القطاع الزراعي ورفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ، وقد واجهت عملية التنمية الزراعية في العراق الكثير من الصعوبات والتحديات التي شكلت عائقاً امام تحقيق أهدافه في الحصول على نتائج مثمرة لرفع قدرات القطاع الزراعيي كأحد أهم القطاعات الانتاجية في الاقتصاد العراقي ، ومن هذه العقبات التناقص في مساحات الاراضي الصالحة للزراعة نتيجة الظراهر البيئية والاحتباس الحراري وتناقص الموارد المائية ، بالاضافة الى ضعف الاستثمارات الزراعية ، مما نتج عنها تفاقم مشكلة العجز الغذائي واخفاق في معدل نمو الناتج الزراعي المحلي كونه المؤشر الرئيسي الذي يعبر عن التنمية الزراعية في العراق .

1-3-3 مساهمة الناتج المحلي الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي : يعرف الناتج المحلي الاجمالي على انه اجمالي قيمة السلع والخدمات المنتجة والمسوقة داخل حدود دولة ما خلال مدة زمنية معينة سنة مثلا (IMF,2020) فهو يبين مدى اسهام كل قطاع سواء كان انتاجيا او خدميا في تكوين الاقتصاد الوطني (وزارة المالية ، 2010: 3) ، لذلك يعد المؤشر للحالة الاقتصادية للدولة فهو يعبرعن كفاءة الاداء وقوة النظام الاقتصادي فيه ، وان ارتفاع هذا المؤشر يدل على امكانية الاقتصاد في مواجهة المشكلات التي تحدث في المتغيرات الاقتصادية الكلية كالبطالة والتضخم بتوفير فرص العمل والمحافظة على استقرار الاسعار وزيادة دخول الافراد ، كما ويدل انخفاضه على ركود النشاطات الاقتصادية في البلاد ، وأن مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي يعتمد على الحجم الفعلي للانتاج المتحقق ومدى تاثيره في الدخل المزرعي فارتفاعه يحفز المنتجين على التوسع في الانتاج لتحسين مستوى دخولهم وتوجيه مدخراتهم نحو تطوير مواردهم الانتاجية وحسن استغلالها بهدف زيادة الانتاج لتحقيق المزيد من الارباح مما يسهم في عملية النمو الزراعي وزيادة دوره في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، الا ان المعوقات والتحديات التي يعاني منها هذا القطاع كالمشاكل في الموارد الارضية والمائية والتغيرات البيئية والسياسة والعوامل الديموغرافية ، أدت الى تراجع دورة وخفض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وعدم تكامله مع القطاعات الانتاجية الاخرى في الاقتصاد ، ويبين الجدول 3. تذبذب الاهمية النسبية خلال سنوات الدراسة ، فقد تراجت بمعدل (20%) في بداية سنوات التسعينيات ويعود ذلك الى تنشيط القطاع الزراعي بعد توقف اغلب القطاعات الاقتصادية الاخرى نتيجة لتاثرها بالعقوبات الاقتصادية مما اضطرت الدولة الى الاعتماد على القطاع الزراعي واستثمار الاراضي الزراعية بالاخص في زراعة المحاصيل الاستراتيجية كالحنطة والشعير والذرة الصفراء لسد حاجة الاستهلاك المحلي من تلك المحاصيل (وزارة التخطيط،2017 :6) الا انها انخفضت بعد عام 1997 واستمرت في الانخفاض لتسجل ادنى قيمة في السلسلة باكملها في عامي 2017 و2019 اذ بلغت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي (3.62%) ، وان هذا التراجع له تداعيات سلبية في عملية التنمية الزراعية.

جدول 3. الناتج المحلي الاجمالي والناتج المحلي الزراعي بالاسعارالثابتة والاهمية النسبية له في العراق للمدة 1990-2020 (مليون دينار).

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي الزراعي	الاهمية النسبية	السنة	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي الزراعي	الاهمية النسبية
1990	29711.1	3447.8	11.60	2006	47851.4	6195.9	12.94
1991	10682	2877.2	26.93	2007	48510.6	4479.9	9.23
1992	14163.5	3531.9	24.93	2008	51716.6	3889	7.51
1993	18453.6	3492.9	18.92	2009	54721.2	4020.7	7.34
1994	19164.9	3741	19.52	2010	57751.6	4036.7	6.98
1995	19571.2	4188.2	21.39	2011	63650.4	4739.9	7.44
1996	21728.1	4498.2	20.70	2012	71680.8	4941.4	6.89
1997	26342.7	4133.8	15.69	2013	76922.0	6123.8	7.96
1998	35525	4475.1	12.39	2014	77789.7	6000.6	7.71
1999	41771.1	5188.3	12.42	2015	79812.2	3787.4	4.74
2000	42458.6	4589	10.83	2016	90746.5	3775.7	4.16
2001	43335.1	4644	10.71	2017	87480.5	3171.7	3.62
2002	40344.9	5432.6	13.46	2018	91311.2	3811.9	4.17
2003	26990.4	3850.3	14.26	2019	88840.5	3217.8	3,62
2004	41607.8	4521.8	10.86	2020	84014.2	3513.8	4.18
2005	43438.8	5939.6	13.67	معدل النمو	% 6.1	%0.2	

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، الحسابات القومية.

3-3-3 أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الاخرى في التنمية الزراعية:-هنالك بعض المتغيرات التي يمكن ان تؤثر في حجم التنمية الزراعية ومن هذه المتغيرات ، معدل سعر الفائدة وسعر الصرف ، إذ يؤثر سعر الفائدة في التنمية الزراعية من خلال تاثيره على قرارات الاستثمار، فالتوازن بين الادخار والاستثمار يعتمد على سعر الفائدة السائد في السوق ، ويعد الادخار دالة طردية مع سعر الفائدة بينما الاستثمار دالة عكسية له ، ففي حالة ارتفاع سعر الفائدة على القروض الزراعية يمتنع المزارعون من الاقتراض كونه يؤدي الى تقليل ارباحهم مما يؤثر سلبا في حجم الاستثمار الزراعي وبالتالي فانه لا يسهم في تطوير القطاع الزراعي ، كما وان لسعر الصرف دورا مباشرا تحديد اسعار السلع الزراعية المصدرة والمستوردة فهو يحدد قيمة السلع والخدمات والاصول المالية التي يمكن شراؤها بالعملة المحلية (مهند ، حسن 2022 ، 90)، وبذلك يعتبرسعر الصرف وسيلة مهمة للتاثيرعلى اربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة (البدري ، 2020، 21) ، ولتقلبات سعر الصرف تأثير كبير على القطاع الزراعي فارتفاعه يقلل الحوافزالزراعية وانخفاضه يجعل اسعار السلع المستوردة منخفضة نسبياً فيزداد الطلب عليها بدلا من السلع المحلية (جبير 2017، 69) .

جدول4. معدلات سعر الفائدة الزراعي وسعر الصرف في العراق للمدة 1990-2020 (بالدينار)

السنة	سعر الفائدة الزراعي	سعر الصرف	السنة	سعر الفائدة الزراعي	سعر الصرف
1990	23	4	2006	14	1475
1991	23	10	2007	14	1255
1992	20	21	2008	8	1271
1993	20	74	2009	10	1015
1994	20	458	2010	8	1170
1995	20	1674	2011	8	1170
1996	18	1170	2012	8	1166
1997	18	1471	2013	8	1166
1998	18	1620	2014	8	1166
1999	16	1972	2015	6	1167
2000	16	2393	2016	6	1182
2001	16	1929	2017	6	1184
2002	16	1957	2018	4	1183
2003	16	1243	2019	4	1182
2004	14	1453	2020	4	1192
2005	14	1472			

المصدر 1: سعر الفائدة، المصرف الزراعي التعاوني .

المصدر 2 : سعر الصرف ، البنك المركزي العراقي/ دائرة الدراسات والتخطيط

المبحث الرابع: – الإطار العملي

4-1 التحليل الاحصائي والقياسي: – لغرض اثبات فرضية البحث فقد تم اجراء اختبار للمتغيرات التي تؤثر في التنمية الزراعية بواسطة الانحدار الخطي المتعدد والبرنامج القياسي Eviews12 وتم استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS وأنموذج الدالة اللوغارتمية المزدوجة كالاتي.

$$LY= B_0 + B_1LX_1 + B_2LX_2 + B_3LX_3 + B_4LX_4 + U_1$$

LY= اللوغاريتم الطبيعي للناتج الزراعي المحلي (المتغير التابع) ويمثل التنمية الزراعية.

أما المتغيرات المستقلة فكانت:

LX1= اللوغاريتم الطبيعي لحجم الانفاق الاستثماري الحكومي للقطاع الزراعي.

LX2= اللوغاريتم الطبيعي لسعر الفائدة الزراعي.

LX3= اللوغاريتم الطبيعي لسعر الصرف.

LX4= اللوعاريتم الطبيعي لحجم الانفاق الاستثماري الزراعي للقطاع الخاص.

وكانت نتائج الدالة معلمات الدالة كالاتي:

$$LY= 7.911 + 0.242LX1 - 0.841LX2 + 0.839LX3 + 0.030LX4$$

وقد بينت النتائج الواردة في الجدول (4) وجود تاثير ايجابي ومعنوى بمستوى 1% للانفاق الاستثماري الحكومي في حجم الناتج الزراعي ، إذ بلغت قيمة معلمتها (0.24) ويدل هذا على ان ارتفاع حجم الانفاق الاستثماري الحكومي بنسبة1% يؤدي الى زيادة حجم الاستثمار الزراعي بنسبة (24%) ، وهنالك تأثير سلبي ومعنوي بمستوى 1% لسعر الفائدة في حجم الناتج المحلي الزراعي ، وان زيادة سعر الفائدة بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض الناتج الزراعي بنسبة 8% ، وكذلك وجود تأثير ايجابي ومعنوي بمستوى 1% في لسعر الصرف في الناتج الزراعي ، وان زيادة سعر الصرف بنسبة 1% ينتج عنه زيادة الناتج الزراعي بنسبة 8% ، اما الانفاق الاستثمار الزراعي الخاص فكانت اشارته موجبة الا انه غير معنوي مما يدل على ان تاثيره يكون محدودا في حجم الناتج الزراعي ويعود ذلك الى ضآلة حجم تلك الاستثمارات ، وقد بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (0.98) مما يدل على ان 98% من التقلبات في المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي) يعود الى تاثير المتغيرات المستقلة وان 2% منها يعود الى متغيرات اخرى لم يتضمنها الانموذج وقد امتص أثرها المتغير العشوائي ، كما بلغت قيمة F المحسوبة (410.8) وكانت معنوية على مستوى 1% ، مما يدل على معنوية الدالة ككل .

جدول5. نتائج تقدير دالة الناتج المحلي الزراعي للمدة 1990-2020.

Dependent Variable: LY
Method: Least Squares
Date: 11/03/23 Time: 23:45
Sample: 1 31
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.911869	0.732047	10.80787	0.0000
LX1	0.242466	0.064474	3.760686	0.0009
LX2	-0.841091	0.149525	-5.625085	0.0000
LX3	0.839084	0.052694	15.92372	0.0000
LX4	0.030750	0.028767	1.068938	0.2949

R-squared	0.984424	Mean dependent var	14.55914
Adjusted R-squared	0.982028	S.D. dependent var	2.168955
S.E. of regression	0.290771	Akaike info criterion	0.514129
Sum squared resid	2.198242	Schwarz criterion	0.745417
Log likelihood	-2.968994	Hannan-Quinn criter.	0.589523
F-statistic	410.8114	Durbin-Watson stat	1.327924
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر مخرجات برمجية Eviews12.

كما اظهرت نتائج اختبارات المشاكل القياسية خلو الدالة من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين وكذلك خلو الدالة من مشكلة الارتباط الذاتي وفق اختبار LM واختبار Heteroskedasticity .إذ بينت قيمة معنوية F الجدولية اعلى من (0.05) .

جدول.5 نتائج اختبارالارتباط الذاتي LM واختبار التباين.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.741789	Prob. F(2,24)	0.1966
Obs*R-squared	3.929289	Prob. Chi-Square(2)	0.1402
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.607115	Prob. F(4,26)	0.6611
Obs*R-squared	2.648129	Prob. Chi-Square(4)	0.6183
Scaled explained SS	1.102578	Prob. Chi-Square(4)	0.8939

المصدر: مخرجات برمجية Eviews12.

4-2 الاستنتاجات:

1- ان النفقات الاستثمارية المخصصة للقطاع الزراعي في الموازنة السنوية لاتتناسب مع حجم متطلبات التنمية اللازمة لتوفير البنى التحتية انشاء المشاريع الحيوية لاستصلاح الاراضي ومعالجة ازمة المياه وتوفير البنى التحتية لهذا القطاع.

2-لقد كانت مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ضعيفة جدا، إذ بلغ معدل نمو الناتج الزراعي خلال سنوات الدراسة (2%) ويعود ذلك الى ان السياسات المتبعة من قبل الدولة سعت الى الاهتمام بالقطاع النفطي، مما جعل العراق بلداً ريعياً يعتمد على عوائد النفط في تمويل موازناته السنوية واهمال اغلب القطاعات الاخرى بما فيها القطاع الزراعي

3- ضعف حجم الاستثمار الزراعي الخاص لعدة عوامل منها قلة رؤوس الاموال لدى المستثمرين الزراعيين وارتفاع اسعار الفائدة على القروض الزراعية وعدم توفر البيئة المناسبة للاستثمار في القطاع الزراعي.

4-3 التوصيات:

1- انجاح سياسة التنوع الاقتصادي للبلاد وذلك تنمية القطاعات الانتاجية الاخرى لما لها من دور مهم في زيادة الايرادات العامة، ورفع نسبة الموارد المخصصة للنفقات الاستثمارية في الموازنات السنوية.

2- تشجيع الاستثمار الزراعي الخاص بتوفير السبل اللازمة لذلك

3- اتخاذ السياسات النقدية اللازمة لاستقرار سعر الصرف، لان ارتفاع سعر الصرف يؤدي الى ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج المستوردة وبالتالي زيادة تكاليف الانتاج الزراعي.

المصادر:

1- البدري، باسم حميد .(2020). اقتصاديات التجارة الخارجية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، الطبعة الاولى ،21.

2- الراوي، حكمت احمد. (2000). البعد المحاسبي لجدوى تقييم المشاريع الاستثمارية، الاكاديمية للنشر الاردن، 43.

3- الصائغ، حنا رزوقي. (1976). المحاسبة الحكومية، الجزء الاول، الطبعة الرابعة، بغداد. ص36.

4- العارف ، سعد جواد .(2010). التخطيط والتنمية الاقتصادية. دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، المملكة الاردنية الهاشمية، عمان.

5- العنبكي، عبد الحسين. (2018). الاستثمار في القطاع الزراعي ومتطلبات الاصلاح الاقتصادي .OECD https://www.oecd.org .10،.

6- النجفي ، سالم توفيق. عبد الحميد، عبد الرزاق. (2008). السياسة الاقتصادية الزراعية. مديرية دار الكتب والنشر، الطبعة الثانية، الموصل، العراق .131،

7- جبير، بلال نجاح. (2017). دراسة اقتصادية لأثر تقلبات سعر الصرف على هيكل التجارة الخارجية الزراعية في العراق للمدة (1990-2015) اطروحة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة بغداد.

8- خضير، مهند يحيى. حسن، وفاء عبد الامير. (2022). دور نافذة بيع العملة في استقرار سعر الصرف وانعكاسه على التضخم. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، 17(60)، 90-104.

9- سلوم ، حسن عبد الكريم. المهايني، محمد خالد. (2007). الموازنة العامة للدولة بين الاعداد والتنفيذ والرقابة (دراسة ميدانية للموازنة العامة) مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 37، 92-119.

10- محمد ، جيهان عبد المعز، وسيد ، شادية محمد .(2017). دراسة اقتصادية لأهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على العمالة الزراعية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، (27) 4، 1787-1798.

11- وزارة التخطيط ، مديرية الاحصاء الزراعي. (2017). انتاج المحاصيل والخضروات لسنة 2016، 6.

12- وزارة المالية. (2010). القطاع الاقتصادي في العراق، اسباب التعثر ومبادرات الاصلاح، الدائرة الاقتصادية، قسم الدراسات الاقتصادية، 3.

13- المصرف الزراعي التعاوني، وحدة الموازنة، اعداد التقارير السنوية. https://agbank.gov.iq

14- البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية. https://cbi.iq

15-Ahmed, A, F, And Hamza A, m, 2017. Determinants of Private Investment in The Agricultural Sector in Iraq for The Period (1990 – 2014). Iraq Journal of Agricultural Sciences, 48 (2):624-635.

16-Delaiglesia, J, R, 2006.An stitutional Bottlenecks for agricultural development,OECD development centre. p:10.

17-Edgmand, M.R. 1979, Macroeconomics theory and policy, Oklahoma State University. Prentice-Hall, Inc, USA

18-Erinch Sahan and Monique Mikhail .(2012). Private Investment IN Agricultural. Oxfam Discussion Paper. Ciaotest.cc.columbia.edu. www.oxfam.org

19-IMF,(2020).GrossDomesticProduct: AnEconomysAll, availableathttps: //www. Imf.org/external/pubs/ft/fandd/basics/gdp.htm